مكتب الادعاء العام الشعبي يشكل لجنة لتقصي الحقيقة

محامون وتربويون: حادثة كلية التربية الاساسية كشفت ضعف اداء القيادات التربوية

بغداد / شاكر الميام

تباينت اراء الشارع العراقي حول حادث اطلاق النار الذي قام به عدد من افراد حماية وزير التربية الدكتور (خضير الخزاعي) يوم الخميس الماضي على الطلبة الخارجين الذين كانوا يروموون اداء الامتحانات النهائية للفرع الادبي في المركز الامتحاني المخصص في كلية التربية الاساسية في منطقة سبع بكاراسفر عن اصابة اربعة طلاب بجروح .وعلى هامش اجتماع مكتب الادعاء العام الشعبي المنبثق من المجلس العراقي للسلم والتضامن الذي عقد يوم السبت الموافق ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٨ اذ جرت فيه مناقشة جملة من المواضيع ومنها موضوع الحادثة المذكورة ،

التقت (المدى) عدداً من المحامين والتربويين وسجلت آراءهم ووجهات نظرهم حول الحادث ، وكان اللقاء الاول مع الاكاديمي (الدكتورعامر القيسي) الذي قال : الامتحانات المدرسية في كل المؤسسات التربوية لها شروط ومواصفات خاصة ينبغي لاي تربوي مراعاتها واعتقد ان الحادثة التي حصلت في كلية التربية الاساسية تتحمل مسؤوليتها وتبعاتها وفي الجزء الكبير منها وزارة التربية ، بالرغم من ان الطلبة يتحملون ايضا جزءا كبيرا من الهنات والهفوات التي اكتنفت الحادثة. ويوضح : في يوم الاربعاء ، اي قبل يوم من الحادثة كنت في كلية التربية الاساسية ولاحظت مدى الفوضى الادارية من خلال عدم تنظيم القاعات الامتحانية ، والرحلات المدرسية مكدسة في الساحة وتعلوها الاتربة ، وكذلك عدم لصق اسماء الطلبة على المقاعد المخصصة لهم ، وكذلك عدم وجود الخارطة الامتحانية لجلوس الطلبة ومكثت هناك حتى ظهر ذلك اليوم ولم يحضر احد من المعنيين بالامر في هذا المركز ، وهذا يدل على عدم الاهتمام بالموضوع وان هناك تقصيرا واضحا في المديريات العامة للتربية ، وكذلك هو الحال في الوزارة ، وهو دلالة بينة على ضعف اداء القيادات التربوية التي اعتلت المناصب دون اي استحقاق تربوي او علمي او اداري. ويبين: الذي حدث ان الطلبة قد حضروا الى المركز الامتحاني المخصص للطلبة الخارجين وللفرع الادبي حصرا في اليوم الاول للامتحانات ، اي في يوم الخميس الماضي وحينما استشعروا وتلمسوا واقعيا أن مستلزمات اداء الامتحان لم تكن مستحضرة بشكل يمهد لهم اداء الامتحان بيسر وسهولة ، فكل ما وجدوه فوضى وبعثرة لموجودات الكلية التي اغلقت قبل عامين بسبب سخونة الوضع الامني وترديه ، فما كان منهم الا الاحتجاج على عدم اهتمام القائمين على الادارة التربوية بتهيئة المناخات والمستلزمات التي تتيح لهم اداء امتحاناتهم على وفق ما يجري في كلية دول اخرى . ويوضح : حتى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ، لم يتم توزيع الدفاتر الامتحانية ولا اسئلة الامتحان ، علما بان جميع التربويين يدركون ان يوم الامتحان يعني للطلبة المتحنين ، القلق والتوتر ، والجوانب السايكولوجية ستكون خاضعة بالتأكيد لمؤثرات ذلك اليوم . ويؤكد على وجوب مراعاة هذا الجانب بشكل علمي ودقيق ، لان كل شيء هو مثار استفزاز الطالب، اذ هو يعاني ازمة خانقة اسمها (الامتحان) ، والمفردة مستقاة من (المحنة) . اذا ، الطالب في ايام الامتحانات هو في محن بعدد ايام هذا الامتحان ، ناهيك عن وجود بعض الطلبة غير المنضبطين . ويشدد القيسي على ان حضور وزير التربية ومعه هذا العدد الكبير من افراد الحماية المسلحين ، شكل عنصر ضغط واستفزاز اخر للطلبة مضافا الى الاستفزاز الاول الذي تحدثنا عنه . هذا الدخول مع عناصر مسلحة قارب عددهم الـ ٥٠ فردا وكأنهم في صولة على الطلاب كان مبعث استثارة حقيقية وميدانية لمشاعر الطلبة الخارجين الذين راموا اداء امتحاناتهم بانسيابية ، لاسيما وان عددهم ربما يربو على ٤٠٠٠ طالب توزعوا على ٣٠ مركزا امتحانيا بضمنها هذا المجمع ، ومن هنا يجب ان نعتبر ان هذا العدد الكبير لا بد ان يفصح عن بعض امزجة طلابية نافرة ، وغاضبة ، ومتمردة ، واخرين لا يسيطرون على ارتدادات اعصابهم وتوتراتها ، وهذا لا يعني ان تقابل هذه المشاعر والتوجسات والتوترات بقوة السلاح والرصاص . ويطالب بضرورة منع دخول السلاح والمسلحين الى المؤسسات التربوية والتعليمية ، وحتى حراس الجامعات والمدارس يجب ان يكونوا في خارجها لانها مؤسسات مقدسة . ويلفت : كان بالوزير ان يترك حمايته في مكان مناسب ويدخل لوحده او مع من كان يرافقه من الاختصاصيين الى قاعات الامتحان وسألناه: هناك اشاعه مفادها بان وزير التربية قد شهر مسدسه واطلق النار، ما مدى صحة هذه الاشاعة ؟ قال: لا نملك دليلا حقيقيا على صحتها ، لكن بعض شهود العيان اكدوها.. لقاؤنا التالي مع نقيب المعلمين / قاطع الرصافة (مهدي الياسري) الذي سألناه: كيف تنظر الى ما حدث في كلية التربية الاساسية فأجاب قائلا : هو حادث مؤلم ومؤسف هز مشاعر جميع العراقيين ، ونحن كتربويين ننظر الى الامتحانات بواقعية علمية وموضوعية لكونها تمثل حصيلة جهد المجتمع العراقي وان من واجبات الوزارة توفير جميع مستلزماتها ونعبئ الامكانات التي من شأنها ان تسهم في جعل المناخات ملائمة وصحيحة لكي ان يكون الطالب في وضع نفسي هادئ يمكنه من الاجابة عن اسئلة الامتحان باسترخاء. ويضيف: ما حدث في مركز سبع بكار الامتحاني وما اتخذه مجلس الوزراء من اجراء يفضي الى تحقيق مباشر من شأنه تقصي ملابسات الحادث وما علينا سوى انتظار نتائج هذا التحقيق ، ولكننا نؤكد بدون تحفظ على وجود خلل في الية توزيع اسئلة الامتحانات على الطلبة في وقتها المحدد كما ذكر عدد كبير من الطلبة بانهم انتظروها حتى الساعة العاشرة والربع بسبب عدم تهيئة المركز الامتحاني قبل يوم الامتحان ، فضلا عن تكدس النفايات فيه. ويلفت: الى ان اختيار هذا المكان مركزاً امتحانياً كان غير موفق وعليه فان مسؤولية ما حدث تقع على عاتق الجهة التي اختارته مع علمها بانه لم يكن مهيأً لان يكون مركزا امتحانيا . وبين: لو كانت هناك ثمة اشكالية محددة فمن المفترض ان يتولى المسؤولون التربويون حلها قبل موعد الامتحان. وشدد: علينا ان نسمي الاشياء باسمائها ولا يتنصل احدا عن مسؤوليته ازاء ما جرى ، نحن مع القانون ولن نقبل لكائن من كان ان يتجاوز ويخرق قانون الدولة العراقية وفي الوقت ذاته نرفض اللجوء الى القوة واطلاق العيارات النارية لفض التظاهرات او الاحتجاجات. واكد على ان الوزير هو وزير لكل العراقيين . ويتساءل : كيف استطاع الطالب الذي صوب مسدسه نحو الوزير ادخال سلاحه الى القاعة الامتحانية ؟ هذا الامر يستدعي التحقيق فيه وعلى وفق وقائع الحادثة ، هل تم القاء القبض على حامل السلاح المصوب نحو وزير التربية ؟ ولماذا رفض بعض الطلبة المنتسبين الى وزارة الداخلية تسليم اسلحتهم الى استعلامات المركز ؟ هذه الاسئلة لا بد من الاجابة عنها. وباسرع وقت.

عبرات الحادث لم تكن حاضرة

لقاؤنا التالي كان مع المحامي (حسن شعبان) الذي قال: وجهة نظري تتجه الى انه بمجرد حدوث اطلاق نار واصابة طلبة يعد بحد ذاته خرقا للقانون ولمبادئ حقوق الانسان ، ولا اعتقد ان مبررات الحادث كانت حاضرة على الاطلاق ، سواء من الوزير او من حمايته ، واضاف ، كان المفروض بالوزير ان يسهم في تعزيز احترام الحرم الجامعي من خلال رفض عملية اطلاق النار وتحت اية ذريعة من الذرائع وكان عليه التدخل شخصيا لمنع افراد حمايته من اللجوء الى استخدام الاسلحة واطلاق النار سواء على الطلبة او في الهواء ، واكد : على ان هذه القضية يجب ان تحل من خلال لجنة تحقيقية نزيهة يرأسها قاض بغية ان تتضح للرأي العام العراقي اسباب وقوع مثل هذه الحوادث ، مع علمنا بان اللجان التحقيقية السابقة لم تكن مجدية حيث لم تعلن نتائج اية لجنة تحقيقية جرى تشكيلها من قبل مجلس الوزراء وهذا خطأ فادح يتحمله مجلس الوزراء فضلا عن هذا كله فان تحدي الرأي العام والمواطنين يجري علنا وبصورة يومية وفي الشوارع حيث تمارس الحمايات التي تستقل السيارات لحماية المسؤول المعين اقتحام الراي العام والشوارع ، واصوات صافرات التنبيه العالية والرمي العشوائي ، كل هذه تشكل خرقا فاضحا لمبادئ حقوق الانسان . وسألناه: من الناحية القانونية ، هل يحق للوزير ان يدخل الى اية مؤسسة مع حماية مسلحة ؟ فاجاب قائلا : في الحرم الجامعي يحق للوزير الدخول ولا يحق ذلك لمرافقيه الذين يحملون الاسلحة.

بعد ذلك التقينا المحامي (صادق التميمي) الذي قال : اليوم عقد مكتب الادعاء العام الشعبي اجتماعا ، خصص جانب منه لمناقشة حادثة كلية التربية الاساسية والاعتداء على الطلبة ، وفي الاجتماع تقرر تشكيل لجنة تضم عددا من المحامين الاعضاء في مكتب الادعاء العام الشعبي لزيارة موقع الحادث والاطلاع على البيانات ومن جميع الاطراف ومنهم الاساتذة المشرفون على المركز الامتحاني ، والطلبة المصابون ومن ثم الحصول على المعلومات التي بموجبها سيتقرر مايمكن للمكتب ان يفعله ازاء هذه القضية التي تقع ضمن تخصصه للتحري عن حقائق ممارسات السلطة الحكومية ومدى التزامها بقواعد حقوق الانسان . هل هناك اجراءات محددة سيتخذها المكتب ؟ بعد جمع المعلومات والاطلاع عليها وفي ضوئها يتخذ المكتب الاجراءات اللازمة بصدد هذه القضية ومنها تحديد المسؤولية والمحاسبة وازالة الضرر والتعويض وتحديد من هو المقصر وسيكون المكتب جزءا من الحقيقة عبر اتصالاته التي سيجريها من خلال المستشفيات وزيارة موقع الحادث ، والاستماع الى شهادات الشهود ، . وهل يحق للمكتب اقامة دعوى قضائية ضد من يثبت تقصيره؟ نعم لنا الحق ولكن ضمن تفويض من المتضررين اصحاب العلاقة ، او وجود انتهاك لحق من الحقوق الدستورية والاتفاقيات الدولية ، هذا يبيح لنا اقامة الدعوى لوجود مصلحة عامة تتمثل بانتهاك حقوق فئة معينة مما قد يدفع الى انتهاك حقوق الجميع ، ومن هذا المبدأ فنحن نراقب هذه الانتهاكات ونحاول ايجاد الحلول لها ، لكي لا تتفشى بين مكونات المجتمع.

مع تطمينات حكومية بشأن انسياب مفردات البطاقة التموينية

المواطنون قلقون من ارتفاع اسعار الغذاء برغم انخفاض العنف

بغداد/ المدى

برزت في الأوان الاخير، ازمة ارتفاع اسعار المواد الغذائية، التي تأثر بها المواطنون.

واشار مراقبون الى ان أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم، فضلا عن أزمة الغذاء في العراق التي سببها توقف الفلاحين عن الزراعة لنقص المياه وندرة وغلاء الأسمدة وملوحة التربة. واضاف المراقبون ان هذا الارتفاع سيؤدي الى اعتماد المواطن على الدولة في تأمين الغذاء من خلال الحصة التموينية التي باتت من المسلمات بالنسبة له والى اجل غير معلوم .

ومع بلوغ العنف الى أدنى مستوياته خلال أربع سنوات، لايزال كثيرون يخشون أن تعود أعمال العنف والتي تدل عديد التقارير الى تراجعه إلى نسبة ٨٠٪ منذ شباط العام الماضي حيث بدأت خطة فرض القانون ووصول اكثر من ٣٠ الف جندي امريكي ضمن خطة الرئيس الامريكي لتطويق العنف في بغداد خاصة.

وفي الوقت الذي يشار ايضا الى حقيقة راهنة مثيرة وباعثة على الدهشة والأسى، التي تتضح بتحول العراق بالرغم من الوفرة النسبية في موارده الأرضية والبشرية والمالية، من بلد شبه مكتف غذائيا كما كان في مطلع السبعينيات إلى إحدى أكثر البلدان عجزا اليوم وجراء اختلال التوازن بين إنتاج الغذاء محليا والطلب عليه وبالطبع فأن ملف الامن يلقي بضلاله على ملف "الغذاء".

لكن العنف لم يعد الموضوع الرئيس الذي يشغل أذهان العراقيين . ففي بغداد يصعب تبادل الحديث مع أي أحد هذه الايام دون أن تطرح مسألة ارتفاع أسعار الغذاء. اذ لا يكف الكثيرون عن التفكير في ما يثير قلق الناس في أنحاء العالم، وهو التضخم.

يقول المواطن محمد جبار الذي يملك متجرا فيما كان يضع الهامبرجر في مجمدة متجره "تحسن الامن.. لكن ما يؤلم الآن هو الاسعار التي تزاد سوءا".

وفيما تعيش ربات البيوت في خوف مستمر من هجمات السيارات الملغومة حين يذهبن للتسوق. تتجسد مخاوفهن الآن في أسعار الطعام الملتهبة. تقول احدى المواطنات ان ثمن نصف كيلو من الدجاج في الاسبوع الماضي بلغ ٢٢٥٠ ديناراً اما في الاسبوع الحالي فوصل الى ٢٧٥٠ دينارا. وتضيف "هكذا تذهب ميزانيتي". ولكنها تستطرد قائلة "ارتفاع الاسعار أفضل من انعدام الامن الذي كنا نعيشه من قبل، لو كان لي الاختيار لاخترت الاسعار المرتفعة".

وكان البنك المركزي قد اعلن في الاسبوع الماضي ان تكلفة الغذاء والطاقة المتزايدة دفعت معدل التضخم السنوي للعراق الى ١٦ في المئة في نيسان مرتفعا عن الانخفاض القياسي خلال ١٧ عاما الذي حققه عندما بلغت نسبته ١٢ في المئة في كانون الاول من العام الماضي.

وليس التضخم الجامح بجديد على العراقيين الذين عاشوا عقودا من حروب وعقوبات فرضتها الامم المتحدة.

وعند المقارنة بين المستويات الحالية ومعدل التضخم السنوي الذي بلغ ٦٦ في المئة في كانون الثاني عام ٢٠٠٧ حين عطلت أعمال العنف المستعرة امدادات الوقود والطعام التي سببت ارتفاعاً شديداً في أسعار السلع تأتي المقارنة في صالح المستويات الحالية. وفي مواجهة هذا ضاعف البنك المركزي معدلات الفائدة تقريبا لتصل الى ١٨ في المئة مما أدى الى انخفاض معدل التضخم في نهاية المطاف. اما الان فان الاسعار العالمية المتزايدة فتهدد هذه المكاسب. وأدت قلة المحاصيل وانخفاض مخزونات الحبوب وزيادة الطلب الى ارتفاع أسعار الغذاء العالمي ارتفاعا قياسيا.

وعلى الرغم من أن للعراق أراضي صالحة للزراعة اكثر من بعض جيرانه الذين تغطي الصحراء بلادهم فان انعدام الاستقرار جعل الانتاج الزراعي في حالة مزرية. ومعظم الطعام مستورد.

يقول بطي القبيسي الخبير الاقتصادي ومدير عام وزارة التخطيط ان العراق يستورد أبسط الاشياء حتى الطماطم والباذنجان من سوريا والاردن وايران وتركيا. وأضاف أن التكاليف ترتفع هناك والمستهلكون سيدفعون أسعارا أعلى في العراق.

ومن المفارقات، أن العقوبات التي أعاقت اقتصاد العراق في التسعينات أدت الى استحداث آلية يقول مسؤولون انه يساعد في تخفيف الحدة التي سببها ارتفاع أسعار الغذاء العالمي وهو نظام لتوزيع الحصص التموينية. الذي تقول عنه وزارة التجارة ان هذا النظام لايزال يوفر الطعام الى قرابة ثلثي الشعب العراقي الذي يقدر عدده بسبعة وعشرين مليون نسمة.

وقال محمد حنون المتحدث باسم الوزارة ان كل أسرة عراقية تحصل على بطاقة تموينية وأن نظام المعونة الغذائية فعال، مشيرا الى أن الازمات الغذائية التي تسبب العنف في دول أخرى لم تصب العراقيين، اذ لديهم الحصص التموينية التي لا توفر لهم كل شيء لكنها تمنحهم السلع الاساسية مثل الدقيق والارز والسكر.

غير أن خبراء اقتصاد يشككون في ما اذا كانت هذه المساعدات الغذائية ستكون مستديمة على المدى الطويل. وحذر صندوق النقد الدولي الدول مرارا مما يعده هدراً للمال في دعم ومعونات تفتقر الى التمييز.

وقال القبيسي ان حصص الغذاء كلفت الحكومة العراقية أربعة مليارات دولار عام ٢٠٠٧ وقد طلبت وزارة التخطيط مثلي هذا المبلغ في العام الحالي لمواجهة الاسعار العالمية المتزايدة. لكنه ذكر أن الفواتير الضخمة من صادرات النفط الخام بأسعار قياسية تعني أن العراق يستطيع تحمل تكلفة استمرار هذا النظام. واضاف انه على الرغم من تزايد الاسعار فان الحكومة لديها القدرة على السداد وأضاف أن العراقيين يحصلون على الكمية والنوعية نفسها التي كانوا يحصلون عليها من قبل.

تقرير للجيش الامريكي ينتقد خطة ما بعد الحرب واصلاحات القيادة العسكرية في العراق

واشنطن/ رويترز

نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريرا جديدا للجيش الامريكي عن حرب العراق أنتقد فيه كبار قادة حرب العراق والقرار المفاجيء باصلاح القيادة العسكرية التي تتخذ من بغداد مقرا لها.

واضافت الصحيفة ان التقرير المؤلف من ٦٩٦ صفحة والمقرر نشره اليوم الاثنين يركز على الثمانية عشر شهرا التي تلت اعلان الرئيس جورج بوش في ايار ٢٠٠٣ ان العمليات الحربية الرئيسة في العراق انتهت.

ويخلص تقرير"في المرحلة الثانية..الانتقال الى الحملة الجديدة" الى ان قرار الجنرال تومي ار.فرانكس الذي عارضه نائب قائد هيئة اركان الجيش ادى الى انشاء قيادة تفتقر الى الافراد بقيادة جنرال رقي حديثا.

وقالت الصحيفة ان "هذه الخطوة كانت مفاجئة ولم يكن معظم كبار القادة في العراق على علم بها."

وتشير هذه الدراسة غير السرية التي اعتمدت على ٢٠٠ مقابلة اجراها مؤرخون عسكريون ان القيادة الجديدة"لم تعد من اجل نوعيات المسؤوليات التي تلقتها."

وابلغ الجنرال فرانكس الذي تحدث في الصحيفة انه ناقش حرب العراق في كتابه وانه لم ير هذه الدراسة بعد.

ويشرح التقرير ان احدى المشكلات الاساسية التي خلص اليها كانت نقص التخطيط التفصيلي قبل حرب العراق لفترة ما بعد الحرب مما يعكس الى حد ما تفاؤل البيت الابيض ووزارة الدفاع بشأن مستقبل الحرب. وقال الجنرال توماس جي.تورانس قائد مدفعية الكتيبة الثالثة مشاة في التقرير "استطيع ان اتذكر انني وجهت هذا السؤال خلال تدريبنا على الحرب وتطوير خطتنا ..حسن اننا في بغداد ما هو التالي.. ولم اتلق اجابة شافية حقيقية."

في الحـــدث

ما الحقيقة في حقل " الفكة " النفطي ؟

وليد الحيدري

في تصريحاته للمدى قبل ايام قال السيد علي معارج البهادلي مدير هيئة حقول نفط ميسان: "ان ايران تنتج من الحقول المشتركة كميات اكبر مما نستغله نحن كما ان هنالك بعض الابار العراقية العائدة لنا نمنع من استغلالها والوصول اليها ." بهذا التصريح يبدو لي اننا لم نعد نفهم ما يجري حقا على حدودنا الشرقية . فنحن لم نسمع بوجود حقول مشتركة بيننا وايران الا مؤخرا ، في حين نفى عدد من الخبراء والمسؤولين النفطيين سابقا وجود حقول مشتركة مع ايران ، الا حقلاً واحداً في خانقين. فضلا عن ذلك نرى أن استخدام مصطلح "آبار" تارة و " حقل " أو "حقول " تارة اخرى يجعلنا لا نفهم إن كنا نتحدث عن بئر او حقل جرى حفر بئر فيه ، او انه بئر مفرد ليس الا .

والان كيف نفهم ان ايران تنتج من الحقول " المشتركة " كميات أكبر مما ينتجه العراق ؟ دعونا نقرر ما يأتي : وجود حقول مشتركة اولا ، تقاعس عراقي بانتاج كميات اقل ثانيا ، حالة لا قانونية تستغل فيها ايران " تقاعس " العراق ، أو "ظرفه" التعس ثالثا. ورابعا البهادلي لم يحدثنا عن اي اجراء اتخذه العراق بشأن حقوقه .

أما ما قاله البهادلي من وجود بعض الابار العراقية العائدة لنا نمنع من استغلالها والوصول اليها فهو تأكيد اضافي لما أشار اليه وزير النفط حسين الشهرستاني في تصريحاته الى صحيفة الحياة مؤخرا ، مع اختلاف نراه يثير التساؤل ، فالبهادلي يتحدث عن آبار ولا يحددها بينما الوزير يسميها بحقل نفطي ، حقل " الفكة " في ميسان على وجه التحديد . يقول الشهرستاني أن حرس الحدود الايرانيين يمنعون "العراق" من استثمار حقل الفكة . ووصف هذا المنع بأنه غير مقبول لأن الحقل " عراقي بالكامل " على حد تعبيره.

> نمتلك ادلة دقيقة وموثقة على ان ايران تمنع استثمار حقول عراقية معروفة ، وتستغل " حقولاً مشتركة " من دون ابلاغ الجانب العراقي ، وتشجع تهريب النفط العراقي اليها . ولنا الحق ان نتساءل : إذا كان هذا يحدث بوجود القوات الامريكية على الاراضي العراقية ، فماذا يحدث إذا ما غادرت هذه القوات الى بلدها؟

لماذا تمنعنا ايران من استثمارحقل الفكة ؟ يجيب الدكتور الشهرستاني : " مشكلتنا مع إيران هي وجود حقل مشترك في منطقة ؟الفكة؟ في محافظة ميسان (جنوبا) وبما ان الدعائم الحدودية غير موجودة الآن فإن حرس الحدود الإيرانيين منعوا المهندسين العراقيين من استثمار الحقل بدعوى انهم يجهلون الحدود الحقيقية لبلدهم، وهذا المنطق غير مقبول من قبلنا لأن هذه الحقول بالأساس كانت في الاراضي العراقية، والكل يعلم بانها محفورة من قبل العراق وبالتالي لايمكن لحرس الحدود التدخل في هذا الامر"

هذا التوضيح مفيد بيد انه محير ، فما معنى " كانت في الاراضي العراقية " وكأنها الان في الاراضي الايرانية ؟ هل حدثت معجزة من تلك التي يجيد الايرانيون اختراعها ؟ هل زحفت الارض ؟ هل زلزلت ؟ هل سرق لصوص ظرفاء احجار الحدود وضيعوا علينا وعلى الايرانيين الحدود الفاصلة ما بين البلدين في الفكة؟

ولكي لا نبدو ظرفاء أكثر من اللازم نتساءل : لماذا يصف الشهرستاني حقل الفكة بأنه "حقل مشترك " بعد أن وصفه في التصريح نفسه بأنه "عراقي بالكامل "؟ ما الذي يجعله يقدم وصفين مختلفين لحقل الفكة؟ ومن ذا الذي رفع العلامات الحدودية؟

يتابع الشهرستاني بحرص : ؟تم الاتفاق مع الإيرانيين من خلال وزارة الخارجية العراقية على البدء بوضع العلامات الحدودية لكن هناك تلكؤا من الجانب الإيراني بحجة ان المنطقة تحتوي على ألغام ولا بد من نزعها ومن ثم وضع العلامات الحدودية؟.

أدعو كلا من الشهرستاني والبهادلي التدقيق في احاديثهما وتقديم ايضاحات محددة بشأن الحقول المشتركة مع ايران بشرط تسميتها وتحديدها . بيد أن ما يشعرني بالخوف سواء كان المسؤولان دقيقتين في تصريحهما ام لا ، هو ان الجارة ايران ترى ان هدف امريكا في العراق هو النفط ، من هنا هي تدعو العراقيين الى طرد الامريكان وعدم توقيع اي معاهدة امنية معهم. والحال اننا حتى الان لا نمتلك ادلة واضحة على تصرف امريكا بالنفط العراقي خارج الرقابة العراقية ، من قبيل الاستيلاء على آبار ، او غلق حقول ، او شراء نفط بأسعار اقل من اسعار السوق ، أو تهريب النفط الى الولايات المتحدة . وبالعكس نمتلك ادلة دقيقة وموثقة على ان ايران تمنع استثمار حقول عراقية معروفة ، وتستغل " حقولاً مشتركة " من دون ابلاغ الجانب العراقي ، وتشجع تهريب النفط العراقي اليها . ولنا الحق ان نتساءل : إذا كان هذا يحدث بوجود القوات الامريكية على الاراضي العراقية ، فماذا يحدث إذا ما غادرت هذه القوات الى بلدها؟